المحاضرة الرابعة: التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة

مقدمة

يلعب التعليم العالي دورا محوريا في تهيئة الأفراد للتكيف مع التطورات الحاصلة في المجالات العلمية والمهنية المختلفة وقد تنبأت مفوضية مجتمع التعليم في اجتماعها سنة 2002 بأن الدول التي سوف تحقق نجاحا في القرن الواحد والعشرين هي الدول التي تمتلك أفراد متمكنين ومهرة يستطيعون التكيف مع المستجدات الدائمة؛ وعليه يجب يحتل موضوع التعليم الأولوية بالاهتمام، وذلك يعود لانتقال المجتمع إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة مجتمع المعرفة والذي بدوره يحتاج إلى قوى عاملة متمكنة وفاعلة وذات مهارة عالية، فمجتمع المعرفة يقوم أساسا على طاقة العقل (التفكير والتعلم والابتكار) وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لدور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة.

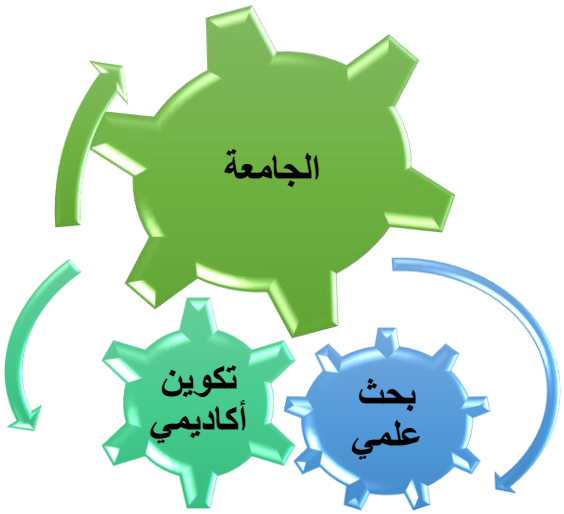

التعليم العالي ودوره في بناء مجتمع المعرفة

تعريف التعليم العالي:

التعليم العالي أو التعليم الجامعي هو مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات، يختلف التعليم العالي عن التعليم المدرسي؛ حيث يدرس الطالب في التعليم العالي مجالا متخصصا يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات (الليسانس، الماجستير، الدكتوراه) في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية.

ويعرف التعليم العالي أيضا على أنه مجموع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات عمومية وخاصة ومراكز بحث، إلى جانب الفاعلين في الإدارة وهيئة التدريس والباحثين الأكاديميين.

أهمية جودة التعليم العالي

تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلما تسعى إليه المؤسسات التعليمية أو ترفا فكريا لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة. إن أهمية جودة التعليم العالي تظهر من خلال ما يمكن أن يحققه من فوائد عند تطبيقه لمعايير ضمان الجودة، ومن أبرزها:

التطوير المستمر لرسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها: إذ إن تطبيق معايير ضمان الجودة سيدفع مؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة دائمة لرسالتها وأهدافها مما يجعلها تواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تفرضها العولمة واقتصاديات المعرفة، كما يجعلها تلبي متطلبات التنمية الشاملة، خاصة أن معايير ضمان الجودة ال تقف عند سقف معين بل هي دائمة التطور مما يجعل مؤسسات التعليم تلاحق هذا التطور وتسعى لتحقيق مستوياته.

الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية: إذ إن مؤسسات التعليم العالي تعاني من هدر الطاقات البشرية، كما أن مواردها المالية إما أن تكون عاجزة عن تحقيق متطلباتها وتنفيذ برامجها أو أنها تستنزف في مجالات ال تخدم العملية التعليمية بصفة مباشرة، ولذا فإن تطبيق معايير ضمان الجودة يحقق الأسلوب الأفضل لاستخدام الموارد المالية والبشرية بصورة صحيحة .

تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي: إذ إن رسالة المؤسسات لا تقف عند الغايات التعليمية فقط بل تتجاوز ذلك إلى محيطها الأوسع وهو الدور المجتمعي والإنساني، والشك أن جودة التعليم ستؤثر بصفة مباشرة في المجتمع من خلال مخرجاتها (الطلبة)، الذين يعدون مدخلات لعمليات وأدوار أخرى مثل القيام بالأبحاث العلمية، وتقديم الاستشارات العملية، ومساعدة متخذي القرار، والمساهمة في اقتراح حلول للمشكلات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التكنولوجية والصناعية وغيرها، التي من شأنها أن تحد من تأثيرات محركات التغيير العالمية.

تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم العالي: إذ إن معايير ضمان الجودة تشترط على العاملين في المؤسسات التعليمي مستويات عالية من الكفاءة المهنية، وتدريب مستمر، واستخدام أمثل الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتوفر مهارات قيادية، مما ينعكس على أداء وإنتاجية العمل ويسهم في تطوير التنمية بأبعادها المختلفة.

دور الجامعة في ظل مجتمع المعرفة

- أضاف مجتمع المعرفة للجامعات أدوارا جديدة تتمثل في التدريب، والإبداع والابتكار، وتوطين وتطوير التكنولوجيا، وكذلك العمل كحاضنات للتقنية والتي تتطلب تحقيق التميز المعرفي والإنتاج الإبداعي في مجال التكنولوجيا.
- تستطيع الجامعات تحقيق التكامل بين التعليم والتدريب والاسهام في تقليل الفجوة المعرفية الداخلية ومحو الأمية التقنية، وتدعيم بيئات مناسبة لقيام مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى دور الجامعات كبيئات معرفية وحاضنات للتفكير العلمي المبدع والمؤثر في الحياة الإنسانية.
- تتولى الجامعات مسؤولية كبيرة في إنتاج المعرفة وتنظيمها ونشرها، سواء عن طريق نشر البحوث العلمية والكتب الجامعية أو الإنتاج العلمي عبر الوسائط الإلكترونية، كما تسيم مواقع الجامعات والخدمات التي تقدمها على شبكة الإنترنت دورا بارزا في التعريف بالحركة العلمية والتطور المعرفي للمجتمعات والمؤسسات التي تعَّبر عنها.
- تنمية الشخصية المتكاملة لمطالب مع توجيه الاهتمام الخاص بذوي القدرات العلمية العليا، مثل تنمية الإبداع والنقد والتحليل والتقويم حتى يستطيع خريجوها أن يتعاملوا بإيجابية مع مستحدثات عصر المعرفة الذي لا يعترف إلا بمجتمعات المبدعين والعلماء والمثقفين.
- التفاعل الحسي والمعايشة مع المجتمع والبيئة بمعناها العصري، فالمجتمع يغذي الجامعة بقضاياه ومشكلاته والجامعة تقدم لو خلاصة أفكارها وتجاربها ونظرياتها العلمية
- دور الجامعة في امتداد نشاطها العلمي والثقافي خارج كلياتها وذلك من خلال تزويد الجماهير بالمعرفة المتجددة والخبرة التي تساعد في تكوين مواطن واع مستنير.

وظيفة التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة

يلعب التعليم العالي دور استراتيجي في بناء مجتمع المعرفة وذلك من خلال بعدين رئيسيين؛ يتمثل أولهما في: الدور الحيوي في بناء مجتمع المعرفة، وثانيهما: توليد المعرفة وتراكمها بشكل دائم ومستمر، كما أنه يتحدد للتعليم العالي وظائف عديدة ومهمة تسهم بشكل فعال في بناء المعرفة والعمل على تطويرها ودفع عجلة التقدم للمجتمعات، ويمكن تعدادها كالآتي:

- **توفير بيئة ملائمة للتعلم؛**
- **تحفيز البحث العلمي؛**
- **تطوير المهارات والكفاءات؛**
- **نقل المعرفة؛**
- **تعزيز روح الابتكار والمقاولاتية.**
- **تعزيز الروح النقدي والتحليلي؛**
- **تعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛**
- **تحقيق التميز الأكاديمي؛**
- **تبادل الخبرات والتجارب الدولية الرائدة.**

ركائز فعالية الجامعة في ظل التوجه نحو مجتمع المعرفة

إن تحقق وجود جامعة فاعلة وفعالة في المجتمع في إطار التوجه نحو مجتمع معرفي بامتياز يشترط تخطيطا شاملا وتصميما استراتيجيا يركز بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق طموحاته والعمل على بلوغ تطلعاته للتطوير والتطور في مجالات التعليم والبحث والخدمة الاجتماعية، من أجل ذلك يجب توفر مجموعة الركائز الأساسية التي من شأنها المساهمة في بناء جامعة فاعلة تتماشى ومتطلبات مجتمع المعرفة؛ نذكر أهمها فيما يلي:

- تحديد رؤية ورسالة للجامعة تتناسب ومتطلبات مجتمع المعرفة؛
- تصميم برامج تعليمية تتسم بالتحديث والمرونة؛
- توجيه الأبحاث العلمية الجامعية لدراسة المواضيع الحديثة في المجتمع؛
- الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحسين عمليات التعلم وتعزيز التواصل والتفاعل والابتكار؛
- بناء شراكات مستدامة مع مجتمع العمل؛
- تعزيز ثقافة الابتكار والمقاولاتية؛

- تعزيز الاندماج الاجتماعي والثقافي؛
- تطوير المهارات الإدارية والقيادية؛
- اعتماد أنظمة للتقييم وضمان الجودة في مؤسسات العليم العالي.